فيما أكدت الزراعة كفاية الإنتاج المحلي

مستهلكون يبدون قلقهم من تداعيات الأزمة السورية والإيرانية على الاقتصاد

□ بغداد/ متابعة المدى

منتجات زراعية مستوردة... ارشيف

قال تجار "خضار" في بغداد إنهم قلقون من فرض عقوبات اقتصادية على ايران الى جانب تدهور الوضع الامني والسياسي في سوريا على مجمل سوق الخضار العراقية التي تعتمد حسب قولهم على نسب كبيرة مما ينتجه البلدان، وفيما اعتبرت وزارة الزراعة الانتاج المحلي كافيا لسد متطلبات السوق العراقية أكدت ان القلق الذي يتحدث عنه البعض لا اساس له من الصحة ويراد منه منافع شخصية. وتعتمد السوق المحلية بشكل رئيس بعد عام ٢٠٠٣ على الخضر المستوردة من تركيا وإيران وسوريا، فيما كان العراق قبل هذا التأريخ مكتفياً ذاتياً من محاصيل الخضر.وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد في تموز/يوليو ٢٠٠٧، وحددت سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي، وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية بأسعار السوق، ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية، وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

وقال أحد تجار الخضار في علوة الرشيد جنوبي بغداد ويدعى اياد كاسب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، "نحن نستورد كميات كبيرة من بعض الخضار من وسوريا وحتى ان هناك بضائع يتم استيرادها من ايران على اعتبار ان الانتاج المحلي من الخضار غير كاف لسد متطلبات السوق وخصوصا في موسم الشتاء، لكن نحن نراقب الاوضاع في البلدان التي نستورد منها، الاوضاع فيها لا تبشر بخير".

واوضح أن "الانتاج المحلي في فصل الشتاء من الخضار لا يكفي وخصوصا بعد هجر مئات المزارعين لمزارعهم في محافظات النجف وكربلاء والبصرة وهذه المحافظات كانت تغني السوق في غالبية المحافظات بالإنتاج خلال فصل الصيف، لذلك أصبح الاستيراد من سوريا وايران ضروريا لتعويض النقص، ولكن نتوقع ارتفاعا كبيرا خلال الفترة المقبلة بأسعار الخضار ان تطورت الاوضاع في ايران وسوريا نحو الأسوأ". هكذا يقول اياد كاسب. ويبدي جمال علي أحد باعة الخضار وسط منطقة الكرادة ببغداد قلقه هو الآخر من ان تضر الأزمة السورية والإيرانية على الواقع المعاشي في العراقي عبر ارتفاع أسعار محاصيل الخضر خاصة المستوردة من هذين البلدين.

وأوضح ان "توقف استيراد محاصيل الخضار من سوريا وايران سيضرنا جميعا، أنا اعمل طوال اليوم لكسب قوت عائلتي، واعلم ان الاسعار حاليا مرتفعة وليس بإمكان جميع العائلات شراء ما تحتاجه من فاكهة وخضار ولكن لا اعلم ماذا سيحل إن ازداد أسعار البضائع ضعفا آخر".

وبيّن علي أن "السوق العراقية مليئة بمحاصيل الخضر المستوردة من سوريا وايران ولكن اسمع تصريحات مسؤولين في وزارة الزراعة تقول ان الانتاج المحلي يسد متطلبات السوق، وأنا اتساءل لماذا اذن البضاعة المستوردة اغرقت اسواقنا".

وكانت الحكومة العراقية قد خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي. وقرر مجلس الوزراء العراقي في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي منع استيراد المحاصيل الزراعية والخضر والفواكه من الخارج تشجيعاً للفلاح والمنتج المحلي.

وفي السياق ذاته، طمأنت وزارة الزراعة الجار والمواطنين بأن الإنتاج المحلي من محاصيل الخضار يكفي لسد احتياجات السوق العراقية، كما أكدت ان قرار اللجنة الاقتصادية الحكومية بمنع استيراد محاصيل الخضر دليل على ما ذهب اليه الوزارة.

وقال المتحدث باسم الوزارة كريم التميمي لـ(آكانيوز)، إنه "بناءً على توصيات اللجنة الاقتصادية الحكومية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة، صدر قرار بمنع استيراد المحاصيل الزراعية، وخاصة محاصيل الخضار ولكن في الآونة الاخيرة سمحت الامانة العامة لمجلس الوزراء باستيراد محاصيل الفواكه التي لا تنتج محليا ولكن حظر استيراد محاصيل الخضر ساري المفعول لغاية الآن".

وأوضح التميمي أن "اصدار قرار منع الاستيراد لمحاصيل الخضار يعني ان المنتج المحلي للخضار يغطي متطلبات السوق العراقية". وفي رده على القلق الذي يبديه البعض من تأثير السوق العراقية بالأحداث الجارية في سوريا وايران، أكد التميمي ان "هناك مضاربين من التجار يحاولون اثارة ضجة من اجل الانتفاع الشخصي عبر رفع اسعار محاصيل الخضر"، مستدركا بالقول أن "وزارة الزراعة لديها لجان متابعة مهمتها مراقبة اسعار الخضر والاسواق".

وبيّن ان "وزارة الزراعة تحرص على اجراء موازنة بين الطلب والعرض لمحاصيل الخضار، وهي مطمئنة على إنتاجها المحلي". حسب قوله.

برلماني: الموازنة المالية تبلغ أكثر من ١٤٠ ترليون دينار

□ بغداد/ متابعة المدى

أكد عضو اللجنة المالية فالح الساري، ان موازنة العام الحالي تبلغ نحو ١٤٠ ترليون دينار وليس ١١٧ ترليونا كما هو مثبت بجداول الموازنة.

وقال الساري، في تصريح لوكالة الفرات نيوز ان "موازنة عام ٢٠١٢ ضخمة جدا، حيث بلغت ١١٧ ترليون دينار عراقي، وعندما نقسم هذه الموازنة الى جزأين استثماري وتشغيلي نجد ان الاخير يبلغ ٨٠ ترليون دينار وهذا مبلغ كبير جدا". وتعتبر موازنة العام ٢٠١٢ الاكبر في تأريخ موازنات العراق السنوية وتبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار ومن خلالها تسعى الحكومة الى تنشيط الجانب الاستثماري.

وأضاف بقوله "عند العودة الى عام ٢٠١١ نجد ان الموازنة التشغيلية كانت ٦٦ ترليون دينار ومن ذلك المبلغ تم اجراء مناقلة نحو ترليونين، وقامت الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بأداء عملها دون ان تؤثر هذه التخصيصات على اداء عملها، ولم تستنفذ تخصيصات الموازنة التشغيلية بنسبة ١٠٠٪ بل استنفذت ما يقارب نسبته ٨٠٪". وتابع انه "من ذلك يتبين ان ٨٠ ترليون دينار لموازنة العام الحالي هو مبلغ مبالغ فيه جدا وممكن الاستفادة منه بمناقلة جزء منه إلى أمور مهمة أخرى كالرعاية الاجتماعية وشريحة المتقاعدين والبطاقة التموينية ودعم المزارعين وغيرهم". واكد عضو اللجنة المالية ان "مبلغ الموازنة المالية للعام الحالي ليست ١١٧ ترليون دينار عراقي كما ثبت في جداول الموازنة، انما تصل الى اكثر من ١٤٠ ترليونا بعد اضافة نحو ١٨ ترليونا من الدفع بالآجل، ومن ١٠ الى ١٢ ترليونا من المبالغ المدورة من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١".

مسؤول: الاقتصاد الوطني يعاني ترجمة "قوانين بريمر"

□ بغداد/ متابعة المدى

كشف مسؤول اقتصادي أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني القوانين التي أصدرها الحاكم الأمريكي بعد الاحتلال بول بريمر والبالغ عددها مئة قانون، مبيناً إن احد نقاط الخلل في تلك القوانين يكمن في أخطاء الترجمة لان تلك القوانين كتبت في اللغة الانكليزية بعجالة.

وقال رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق السعدي أن الاقتصاد الوطني يعاني القوانين التي صدرت في عهد الحاكم الأمريكي بول بريمر وهي مئة قانون يتعارض الكثير منها مع استحقاقات التنمية الاقتصادية.

واضاف السعدي أن القوانين التي صدرت في عهد بريمر أعدت بالانكليزية وعندما ترجمت إلى العربية لم تكن الترجمة دقيقة مما يشير إلى أن من قام بالترجمة غير مختص بالقانون أو الاقتصاد وعلى سبيل المثال نأخذ قانون الشركات الذي تضمن نصه الأصلي الذي كتب باللغة الانكليزية أنه تطرح الأسهم بمعنى "في الأسواق" لكن المترجم كتبها "في السوق" ودائرة تسجيل ترجمتها "في سوق العراق للأوراق المالية" رغم إن القانون لم يذكر مما يعني أن الترجمة كانت خاطئة.

وأكد السعدي على ضرورة نفاذة القوانين ومعالجة جوانب الخلل في البيئة القانونية قبل الشروع الجاد في عملية التنمية مما يقتضي الخروج من البيروقراطية لتطبيق القوانين بالشكل الصحيح، مشيراً إلى أن التنمية في العراق يجب أن تكون تنمية متكاملة بالتنسيق بين السياسية النقدية والمالية والأطر القانونية إضافة إلى التناغم بين القطاعات العامة والخاصة والمختلطة والعلاقة القانونية بين القطاع الخاص والدوائر ذات العلاقة.

إعلان مناقصة رقم (١) لسنة ٢٠١٢
(تجهيز باصات لنقل منتسبي هيئة مشاريع بغداد)

تدعو شركة المشاريع النفطية/ هيئة مشاريع بغداد أصحاب المكاتب والشركات من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في مناقصة (لتجهيز باصات حديثة الصنع بعدد (١٧) باص لنقل منتسبي هيئة مشاريع بغداد) من محل سكنهم والى مقر عملهم في المجمع النفطي (الدورة) وبالعكس وحسب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة الكائن في بغداد/ المجمع النفطي/ الدورة/ القسم المالي بعد ابراز الراغب بالشراء كتاب براءة الذمة الصادرة من الهيئة العامة للضرائب (أصلية ومصورة) وهوية تسجيل المقاولين (أصلية ومصورة) وهوية اتحاد المقاولين (أصلية ومصورة) او هوية اتحاد الناقلين العراقيين (أصلية ومصورة) وذلك لقاء مبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) (مائتان وخمسون الف دينار عراقي) غير قابل للرد مع ملاحظة ما يلي:-

١- المستمسكات التي يجب ان ترفق مع العطاء:-

أ- هوية تصنيف المقاولين (نافذة) وهوية اتحاد المقاولين (نافذة) او هوية اتحاد الناقلين (نافذة).

ج- تأمينات أولية بنسبة (١٪) من قيمة العطاء ويجب ان تكون بشكل خطاب ضمان مصدق ونافذ الى ما بعد نفاذ مدة العطاء.

د- براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب نافذة وقت تقديم العطاء.

و- وصل الشراء للشروط والمواصفات.

٢- تقديم العطاءات بموجب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة وتودع في صندوق العطاءات في مقر هيئة مشاريع بغداد.

٣- تهمل العطاءات التي لم ترفق بها المستمسكات المطلوبة.

٤- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.

٥- شركة المشاريع غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

٦- ان آخر موعد لتقديم العطاءات في او قبل الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٢/٢٦.

عـ المدير العام
كريم وحيد وادي

وزارة الموارد المائية
شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري - القسم القانوني
بغداد/ الصالحية/ قرب جسر الأحرار - بدالة ٥٣٨١٧٠٧
http://www.mowr.gov.iq - Email:igcirp@yahoo.com

إعـــلان مناقصة رقم (٧) لسنة ٢٠١٢

تعلن شركتنا عن مناقصة لتجهيز حصى مكسر تدرج (٥-١٩) بكمية (٧٠٠٠) م٣ سبعة ألاف متر مكعب ورمل بكمية (٤٠٠٠) م٣ أربعة ألاف متر مكعب ناجحين بالفحص المختبري لمشروع القناة الناقلة لمشروع شط العرب في البصرة/ القاطع الجنوبي/ موقع بوابة الفاو/ قاطع ال (U-shape) واصل لموقع العمل وفقا لشروط المناقصة والمواصفات الفنية المطلوبة وجدول الكميات والأسعار التي يمكن الحصول عليها من القسم القانوني بمقر الشركة في الصالحية قرب جسر الأحرار لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابلة للرد فعلى المقاولين من حملة هوية غرفة التجارة/ الصنف الممتاز او هوية تصنيف المقاولين/ الدرجة العاشرة/ إنشائية فأدنى الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم بمغلفين مغلقين ومختومين يتضمن الأول التأمينات القانونية البالغة (١٪) واحد في المئة من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط صادر من مصرف معتمد في العراق ويكون باسم مقدم العطاء او المدير المفوض او المؤسسين للشركة المشاركة معنون لشركتنا ويبقى سريان خطاب الضمان الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاءات المحددة لمدة لا تقل عن ٢٨/ يوم او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية او كفالة مصرفية مع كافة المستمسكات المطلوبة وسيتستبعد أي عطاء لا تكون تأميناته الأولية الأصولية نافذة للمدة المحددة اعلاه فيما يشمل المغلف الثاني على شروط المناقصة مع جدول الكميات والأسعار على ان تكون جميع النسخ موقعة ومختومة ويدون على المغلفين اسم ورقم المناقصة وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الشركة في الصالحية بموعد أقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الاثنين) الموافق ٢٠١٢/٢/٢٧ حيث سيتم فتح العرض التجاري أولا للتأكد من استيفاء الشروط ثم يفتح العرض الثاني وسيكون موعد الإجابة على استفسارات المشاركين بالمناقصة في يوم (الاثنين) المصادف ٢٠١٢/٢/٢٠ وان أسعار العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجوب بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات اذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة وسيرفض أي عطاء لم يقدم ضمن المدة المحددة بالاعلان ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

أرقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة:
١. مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧
٢. مركز الإعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩

المدير العام

وزارة المـوارد المـائيـة
شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري - القسم القانوني
بغداد/ الصالحية/ قرب جسر الأحرار - بدالة ٥٣٨١٧٠٧
http://www.mowr.gov.iq - Email:igcirp@yahoo.com

إعـــلان مناقصة رقم (٦) لسنة ٢٠١٢

تعلن شركتنا عن مناقصة لتجهيز حديد تسليح بكمية (٢٢٤) طن قياس (١٢) ملم وبكمية (١٦٠) طن قياس (١٠) ملم ناجح بالفحص المختبري لمشروع القناة الناقلة لمشروع شط العرب في البصرة/ القاطع الجنوبي/ موقع بوابة الفاو/ قاطع ال (U-shape) واصل لموقع العمل وفقا لشروط المناقصة والمواصفات الفنية المطلوبة وجدول الكميات والأسعار التي يمكن الحصول عليها من القسم القانوني بمقر الشركة في الصالحية قرب جسر الأحرار لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابلة للرد فعلى المقاولين من حملة هوية غرفة التجارة/ الصنف الممتاز او هوية تصنيف المقاولين/ الدرجة العاشرة/ إنشائية فأدنى الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم بمغلفين مغلقين ومختومين يتضمن الأول التأمينات القانونية البالغة (١٪) واحد في المئة من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط صادر من مصرف معتمد في العراق ويكون باسم مقدم العطاء او المدير المفوض او المؤسسين للشركة المشاركة معنون لشركتنا ويبقى سريان خطاب الضمان إلى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاءات المحددة لمدة لا تقل عن ٢٨/ يوم او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية او كفالة مصرفية مع كافة المستمسكات المطلوبة وسيتستبعد أي عطاء لا تكون تأميناته الأولية الأصولية نافذة للمدة المحددة أعلاه فيما يشمل المغلف الثاني على شروط المناقصة مع جدول الكميات والأسعار على ان تكون جميع النسخ موقعة ومختومة ويدون على المغلفين اسم ورقم المناقصة وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الشركة في الصالحية بموعد أقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٠١٢/٢/٢٨ حيث سيتم فتح العرض التجاري أولا للتأكد من استيفاء الشروط ثم يفتح العرض الثاني وسيكون موعد الإجابة على استفسارات المشاركين بالمناقصة في يوم (الثلاثاء) المصادف ٢٠١٢/٢/٢١ وان أسعار العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجوب بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات إذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة وسيرفض أي عطاء لم يقدم ضمن المدة المحددة بالاعلان ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

أرقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة:
١. مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧
٢. مركز الإعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩

المدير العام